



بنك الكويت الوطني
الربع الثاني والنصف الأول من العام 2026
مؤتمر المستثمرين/ المحليين
21 يوليو 2026



بنك الكويت الوطني

المؤتمر الهاتفي بشأن أرباح الربع الثاني والنصف الأول من العام 2026

الأربعاء، الموافق 22 يوليو 2026

نسخة من محضر المؤتمر الهاتفي بشأن أرباح بنك الكويت الوطني والذي عقد يوم الثلاثاء الموافق 21 يوليو 2026 الساعة 2:00 مساءً حسب التوقيت المحلي لدولة الكويت.

السادة المشاركون من البنك:

السيد/ عصام الصقر – نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة

السيد/ سوجيت رونغي – المدير المالي للمجموعة

السيد/ أمير حنا – رئيس التواصل للمجموعة

إدارة المؤتمر:

السيدة/ إلينا سانشيز - المجموعة المالية هيرميس (EFG Hermes)

إلينا سانشيز:

مساء الخير جميعاً. معكم إيلينا سانشيز. بالنيابة عن المجموعة المالية هيرميس، أرحب بكم جميعاً في الاجتماع الهاتفي لمناقشة النتائج المالية لبنك الكويت الوطني عن النصف الأول من العام 2026. يسعدنا أن ينضم إلينا اليوم نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني، السيد/ عصام الصقر، والمدير المالي للمجموعة، السيد/ سوجيت رونغي، ورئيس التواصل للمجموعة، السيد/ أمير حنا.

والآن، أود أن أترك الكلمة للسيد / أمير.

تفضل أمير.

شكراً إلينا

أمير حنا:

مساء الخير جميعاً، شكراً لانضمامكم إلينا في هذا الاجتماع الهاتفي الذي نجريه اليوم.

أود أولاً أن أبدأ ببيان إخلاء المسؤولية المعتاد. قد تشكل بعض التصريحات الواردة في هذا العرض بيانات تطلعية. وتعكس هذه التصريحات توقعات البنك، وهي عرضة لمخاطر وحالات من عدم اليقين قد تؤدي إلى اختلاف النتائج الفعلية بصورة جوهرية، وقد تؤثر سلباً في نتائج الخطط المبينة هنا وآثارها المالية. ولا يتحمل البنك أي التزام بتحديث رؤيته بشأن هذه المخاطر وحالات عدم اليقين، أو بالإعلان عن نتائج أي تعديلات تجرى على البيانات التطلعية الواردة هنا. ويرجى الرجوع إلى النص الكامل لبيان إخلاء المسؤولية الوارد ضمن العرض الخاص بالاجتماع الهاتفي المنعقد اليوم.

ويتضمن جدول أعمال اجتماعنا الهاتفي اليوم كلمة افتتاحية يقدمها السيد/ عصام الصقر، نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة، يليها استعراض تفصيلي للنتائج المالية لهذه الفترة المالية يقدمه السيد/ سوجيت رونغي، المدير المالي للمجموعة، ثم ننتقل بعد ذلك إلى جلسة الأسئلة والأجوبة. وفي حال كانت لديكم أي أسئلة إضافية بعد انتهاء الاجتماع، يرجى إرسالها إلى البريد الإلكتروني المخصص لإدارة علاقات المستثمرين، وسنحرص على الرد عليها في أقرب وقت ممكن. كما تتوافر شرائح العرض المقدمة اليوم على موقعنا الإلكتروني للاطلاع عليها.

والآن، أحيل الكلمة إلى السيد/ عصام الصقر لتقديم كلمته الافتتاحية.

عصام الصقر: شكراً لك أمير.

مساء الخير جميعاً.

نشكركم على انضمامكم إلينا اليوم في مؤتمر إعلان النتائج المالية للنصف الأول من العام 2026.

شهدت منطقة الشرق الأوسط خلال الأشهر الأخيرة موجات متكررة من تصاعد التوترات وعدم الاستقرار، ضمن مشهد جيوسياسي شكّل عامل ضغط على أسواقنا الإقليمية. وبينما تم إحراز بعض التقدم في وقت سابق نحو التوصل إلى تسوية سلمية، عادت التوترات للتصاعد مؤخراً، ما أدى إلى زيادة حالة عدم اليقين المحيطة بآفاق نمو الاقتصاد العالمي.

وعلى الرغم من استمرار المخاطر الجيوسياسية في ظل الاضطرابات القائمة، إلا أن اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي أثبتت قدرتها على الصمود، كما تتميز بوضع جيد يمكنها من التعامل مع الصدمات الخارجية، بدعم من قوة المراكز المالية السيادية، ووفرة السيولة، وهوامش الأمان المالية القوية.

وفي الكويت، وبعد اعتدال وتيرة النشاط الاقتصادي لفترة مؤقتة عقب الانحسار الجزئي للتوترات الجيوسياسية، فإن التصعيد الأخير يشكل عامل ضغط على مسار التعافي الاقتصادي.

وبعد الزخم القوي الذي شهده مطلع العام، اعتدل نشاط ترسية المشاريع خلال الربع الثاني، إذ بلغ إجمالي المشاريع التي تمت ترسيتهما نحو 2.3 مليار دينار كويتي خلال النصف الأول من العام 2026. وعلى الرغم من توقع تأجيل الجداول الزمنية لتنفيذ بعض المشاريع إلى النصف الثاني من عام 2026 وعام 2027، إلا أن التزام الحكومة المتواصل بتطوير البنية التحتية والمضي قدماً في الإصلاحات المرتبطة برؤية الكويت 2035

من شأنه أن يدعم التعافي التدريجي في نشاط المشاريع مع عودة الأوضاع إلى طبيعتها.

وبالانتقال إلى أدائنا خلال هذه الفترة، حقق بنك الكويت الوطني صافي ربح قدره 324.8 مليون دينار كويتي في النصف الأول من العام، مقابل 315.3 مليون دينار كويتي في الفترة المقابلة من العام 2025. كما ارتفع صافي الإيرادات التشغيلية بنسبة 4.8% على أساس سنوي ليصل إلى 662.0 مليون دينار كويتي خلال الفترة ذاتها. وتعكس هذه النتائج قوة

نموذج أعمالنا المتنوع وانتشارنا الجغرافي الواسع، وهو ما ساهم في الحفاظ على قوة الأداء وتعزيز المرونة في مواجهة التطورات الإقليمية الأخيرة.

كما ظلت مؤشرات العائد قوية، إذ بلغ العائد على متوسط الموجودات 1.42%، فيما بلغ العائد على متوسط حقوق المساهمين 14.4%.

ومن الناحية الاستراتيجية، نواصل التركيز على المضي قدماً في أجندة التحول الرقمي وتعزيز قدراتنا على الابتكار، وذلك من خلال مواصلة تطوير قنواتنا الرقمية، وتوسيع نطاق الخدمات المتاحة عبر الموبايل، وتقديم مجموعة أوسع من الحلول المصرفية للعملاء.

وبالنظر إلى المستقبل، نظل في وضع قوي يؤهلنا للبناء على الزخم المحقق وتعزيز ريادتنا في السوق المحلي، مدعومين بأسسنا القوية وميزانيتنا العمومية المتينة ونموذجنا التشغيلي المتنوع. كما تواصل علاقاتنا الموثوقة مع القطاعين العام والخاص توفير فرص مهمة تتيح لنا القيام بدور ريادي في خطط الكويت الاستثمارية ومشاريع البنية التحتية وبرامج التحول الاقتصادي.

وما يزال التنوع يمثل أولوية رئيسية بالنسبة لنا، بدعم من حضورنا القوي على الساحة الإقليمية والدولية، في حين واصل كل من "الوطني للثروات"، وبنك بوبيان - الذراع المصرفي الإسلامي لمجموعة بنك الكويت الوطني - دعم جهود المجموعة في تنوع مصادر النمو.

وخلال العام، قمنا بتحديث استراتيجيتنا للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG)، بما يعزز مواءمتها مع التوجهات المتغيرة في الأسواق وأفضل الممارسات الرائدة في القطاع. كما واصلنا زيادة حجم الأصول المستدامة، محققين 60% من المستوى المستهدف للتمويل المستدام البالغ 10 مليارات دولار أمريكي بحلول العام 2030. بالإضافة إلى ذلك، أصدرنا إطاراً جديداً للتمويل المستدام، بما يعزز قدرتنا على دعم عملائنا في مساراتهم نحو تحقيق الاستدامة.

وبذلك، أختتم كلمتي، وأترك المجال لزميلي سوجيت رونغي، المدير المالي للمجموعة، لاستعراض نتائجنا المالية لهذا الربع ونتائج النصف الأول من العام بمزيد من التفصيل. تفضل سوجيت.

سوجيت رونغي: أهلاً ومرحباً بكم جميعاً معنا هنا اليوم.

يسعدني تواجدي معكم اليوم لاستعراض النتائج المالية للنصف الأول من العام 2026. كما تعلمون، أعلنت مجموعة بنك الكويت الوطني عن تحقيق صافي ربح قدره 324.8 مليون دينار كويتي في النصف الأول من العام 2026، بنمو بلغت نسبته 3% على أساس سنوي.

وقبل التطرق إلى تفاصيل نتائجنا المالية، أود أولاً أن أتحدث بإيجاز عن البيئة التشغيلية بوجه عام.

بدأ العام 2026 وسط قدر كبير من التفاؤل بشأن توقعات نمو الأعمال، سواء في الكويت أو على المستوى الدولي، إلا أن التصعيد المفاجئ والحاد للتوترات الجيوسياسية منذ نهاية فبراير قد أدى إلى عدم استقرار البيئة التشغيلية الإقليمية وزيادة حالة عدم اليقين على صعيد الاقتصاد الكلي، فيما لم تتكشف بعد التداعيات الكاملة لهذه التطورات.

وعلى الرغم من هذه التحديات غير المتوقعة، نجحت مجموعة بنك الكويت الوطني في تأكيد قوتها التشغيلية والمالية، مستفيدة من نموذج أعمالها المتنوع. كما يعكس أداء المجموعة في النصف الأول من العام 2026 ما تتمتع به من مرونة وقدرة على التكيف، بما يضمن استمرارية العمليات التشغيلية دون انقطاع في أصعب الظروف وأكثرها تعقيداً وتقلباً.

والآن ننتقل إلى النتائج المالية للنصف الأول من العام 2026.

كما هو موضح في أعلى يسار هذه الشريحة، يعكس تحقيق صافي ربح قدره 324.8 مليون دينار كويتي زيادة قدرها 9.5 مليون دينار كويتي على أساس سنوي، بنمو نسبته 3.0%. كما تجاوز صافي ربح الربع الثاني من العام 2026 مستواه المسجل في الربع الثاني من العام 2025 بنسبة 4.5%، بدعم من قوة الأداء التشغيلي وانخفاض التكلفة الضريبية، وهو ما ساهم في الحد من أثر الارتفاع النسبي لصافي مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة.

وظل الفائض التشغيلي للنصف الأول من العام 2026 قوياً عند 409 ملايين دينار كويتي، محققاً نمواً بنسبة 4.6%، مستفيداً من قوة حجم الأعمال، لاسيما على صعيد القروض والاستثمارات.

وبلغ صافي الإيرادات التشغيلية 662 مليون دينار كويتي، مرتفعاً بمقدار 30.6 مليون دينار كويتي مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، وبنمو نسبته 4.8% على أساس

سنوي، وذلك نتيجة النمو الجيد لكل من صافي إيرادات الفوائد وإيرادات غير الفوائد. كما يعكس هيكل الإيرادات استمرار التوازن الجيد بين مكوناته، إذ ساهمت مصادر إيرادات غير الفوائد بنسبة 24% من إجمالي الإيرادات التشغيلية.

وبالمثل، يُظهر الرسم البياني الدائري في أسفل الجانب الأيمن من شريحة العرض التنوع الجيد في مساهمات صافي الربح عبر خطوط الأعمال الرئيسية. ويلاحظ أن العمليات الدولية والخدمات المصرفية الإسلامية، وهما الركيزتان الأساسيتان لتنويع أعمال المجموعة، أسهما مجتمعين بنسبة 38% من إجمالي الأرباح.

وسأتناول بعد قليل العوامل الرئيسية المحركة لتغيرات الدخل وهوامش الربحية والتكاليف.

وننتقل الآن إلى الشريحة التالية .

ننتقل الآن إلى صافي إيرادات الفوائد والمحركات التي ساهمت في أدائه.

كما هو موضح في الرسم البياني أعلى الجانب الأيسر من شريحة العرض، بلغ صافي إيرادات الفوائد وصافي الإيرادات من التمويل الإسلامي 500.5 مليون دينار كويتي، مرتفعاً بمقدار 10.8 مليون دينار كويتي، أي بما نسبته 2.2% مقارنة بالنصف الأول من العام 2025. واستفاد صافي إيرادات الفوائد خلال النصف الأول من العام 2026 من نمو متوسط الأصول المدرة للفائدة على مستوى المجموعة بنسبة 10.2% على أساس سنوي، لاسيما في محفظتي القروض واستثمارات الأوراق المالية، إلا أن انخفاض أسعار الفائدة المرجعية نسبياً، إلى جانب مزيج نمو الأصول، أثراً على صافي إيرادات الفوائد وصافي هامش الفائدة في النصف الأول من العام 2026.

وساهم استمرار إصدار سندات الخزانة الحكومية الكويتية المقومة بالدينار الكويتي في الارتفاع التدريجي للاحتياطيات المدرة للفوائد لدى بنك الكويت المركزي، وهو ما انعكس إيجاباً على صافي إيرادات الفوائد وصافي هامش الفائدة. ونتطلع إلى استمرار إصدارات أدوات الدين، بما يتيح للبنك توظيف السيولة في أصول ذات عوائد أفضل لدى بنك الكويت المركزي.

ويُظهر الرسم البياني في أعلى الجانب الأيمن من شريحة العرض تراجع متوسط صافي هامش الفائدة خلال النصف الأول من العام 2026 إلى 2.29%، مدفوعاً بتراجع العائد بوتيرة أكبر من تكلفة التمويل. وبلغ معدل العائد وتكلفة التمويل خلال فترة الستة أشهر الأولى من العام الحالي 5.32% و3.42%، على التوالي، كما استقر صافي هامش الفائدة

في الربع الثاني من العام 2026 عند 2.28%، بما يتسق إلى حد كبير مع مستواه في الربع السابق.

وفي أسفل الجانب الأيسر من هذه الشريحة، يمكننا ملاحظة العوامل المحركة لتراجع صافي هامش الفائدة بواقع 17 نقطة أساس على أساس سنوي إلى 2.29% في النصف الأول من العام 2026، إذ ساهمت القروض والأصول الأخرى المدرة للفائدة، والتي تأثرت بانخفاض أسعار الفائدة والمزيج غير الموازي للأصول، في تراجع صافي هامش الفائدة بمقدار 30 نقطة أساس و9 نقاط أساس، على التوالي. وفي المقابل، أثر انخفاض تكلفة التمويل إيجاباً على صافي هامش الفائدة بمقدار 22 نقطة أساس.

ويوضح الرسم البياني في أسفل الجانب الأيمن أن إيرادات غير الفوائد بلغت 161.5 مليون دينار كويتي، بزيادة قدرها 19.8 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 13.9% مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2025. وبلغ صافي إيرادات الأتعاب 114.9 مليون دينار كويتي، بنمو قدره 7.8% على أساس سنوي، ما يعكس المساهمات القوية من مختلف قطاعات الأعمال والمناطق الجغرافية التي تعمل بها المجموعة. كما ساهمت أرباح التعامل بالعملة الأجنبية بمبلغ 27.6 مليون دينار كويتي، مستفيدة من التحركات الإيجابية في أسعار الصرف. أما مصادر الدخل الأخرى من غير الفوائد (والتي تشمل بشكل رئيسي إيرادات الاستثمار) فقد ساهمت بمبلغ 19 مليون دينار كويتي، مدعومة بتحسين التقييمات.

وننتقل الآن إلى الشريحة التالية.

ننتقل الآن إلى المصروفات التشغيلية الموضحة في الرسم البياني أعلى الجانب الأيسر من هذه الشريحة.

بلغ إجمالي المصروفات التشغيلية 252.9 مليون دينار كويتي في النصف الأول من العام 2026، بارتفاع بلغت نسبته 5.3% مقارنة بالنصف الأول من العام 2025. ويعزى نمو تكاليف الموظفين إلى ارتفاع أعداد الموظفين والزيادات السنوية في الرواتب والمزايا وغيرها من العوامل ذات الصلة، وذلك لدعم أنشطة الأعمال. أما التكاليف غير المرتبطة بالموظفين فتعكس مواصلة المجموعة الاستثمار في مبادرات الأعمال الرئيسية والتقنيات الرقمية وتطوير العمليات، بما يمكننا من تقديم خدمات بأفضل المعايير لعملائنا، وتحسين كفاءة استخدام الموارد بما يعزز الكفاءة التشغيلية.

وبلغت نسبة التكلفة إلى الدخل في النصف الأول من العام 2026 نحو 38.2%، وهي نسبة مماثلة لمستوى 38% المسجل قبل عام.

وننتقل الآن إلى مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة الموضحة في أعلى الجانب الأيمن من الشريحة. إذ بلغ إجمالي مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة للنصف الأول من العام 2026 نحو 6.4 مليون دينار كويتي، بزيادة قدرها 16.7 مليون دينار كويتي مقارنة بالنصف الأول من العام 2025، والذي شهد صافي استردادات بلغ 10.3 مليون دينار كويتي.

ومن إجمالي المخصصات المسجلة خلال فترة الستة أشهر الأولى من العام 2026، بلغ نصيب مخصصات التسهيلات الائتمانية 17.2 مليون دينار كويتي. وفي المقابل، تم في النصف الأول من العام 2025 تحرير مخصصات محددة بقيمة صافية بلغت 35.9 مليون دينار كويتي، نتيجة استردادات كبيرة لمبالغ سبق تكوين مخصصات لها مقابل خسائر ائتمانية خلال سنوات سابقة. كما تضمنت المخصصات المحددة للنصف الأول من العام 2026، والبالغة 1.5 مليون دينار كويتي، أثراً إيجابياً مماثلاً، ولكن بدرجة أقل بكثير مقارنة بالعام السابق.

وواصلت المجموعة احتجاز مخصصات ضمن النشاط الاعتيادي للأعمال لعملاء التجزئة والشركات في الكويت والأسواق الخارجية. وبلغت المخصصات العامة 15.7 مليون دينار كويتي، متضمنة شريحة من المخصصات التحوطية.

أما خسائر الائتمان المتوقعة على البنود غير المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية، فقد شهدت تحرير مخصصات بقيمة صافية بلغت 12.4 مليون دينار كويتي في النصف الأول من العام 2026، فيما يعزى بصفة رئيسية إلى تحسن مدخلات الاقتصاد الكلي المستخدمة في وقت سابق من العام الحالي، وهو الأثر الإيجابي الذي لم يؤخذ في الاعتبار خلال الربع الأول من هذا العام. وقد عكست مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة المسجلة في الربع الأول من العام 2026 النهج المتحفظ الذي اتبعه البنك في ظل حالة عدم اليقين المرتفعة الناتجة عن النزاع الإقليمي، والتي تراجعت حدتها خلال الربع الثاني من العام 2026.

وبلغت تكلفة المخاطر في النصف الأول من العام 2026 نحو 12 نقطة أساس، نتيجة استرداد ديون سبق تكوين مخصصات كاملة لها كما ذكرنا سابقاً.

وما تزال الميزانية العمومية للمجموعة تتمتع بمتانة واضحة، بدعم من استقرار جودتها الائتمانية. كما توفر قاعدة رأس المال الصلبة للبنك، إلى جانب قدرته على تحقيق أرباح تشغيلية قوية، مستوى مرتفع من المرونة في استيعاب خسائر الائتمان. وتواصل المجموعة التزامها بنهجها المتحفظ في إدارة المخاطر الائتمانية.

وأود الآن أن أتطرق إلى خسائر الائتمان المتوقعة على التسهيلات الائتمانية وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9. ومن الملاحظ هنا أن توزيع خسائر الائتمان المتوقعة بحسب المراحل ظل مستقراً خلال العام. وكما تعلمون، يجب على البنوك العاملة في الكويت احتساب مبلغ المخصصات الائتمانية المطلوبة (أي المبلغ في الميزانية العمومية) وفقاً للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي ومقارنتها بخسائر الائتمان المتوقعة على التسهيلات الائتمانية التي تم التوصل إليها وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9. ويعتمد نظام المخصصات الذي يتم تطبيقه وبالتالي تحميله على بيان الدخل على أساس المبلغين في الميزانية العمومية، أيهما أعلى. وتجدر الإشارة إلى أن إرشادات بنك الكويت المركزي الخاصة باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 تتبع نهجاً أكثر تحفظاً مقارنة بالمعيار الأصلي ذاته.

ويعكس الرسم البياني الرئيسي في أسفل الجانب الأيمن من هذه الشريحة أن البنك يحتفظ بمخصصات ائتمانية بقيمة 950 مليون دينار كويتي وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، مقابل متطلبات خسائر ائتمان متوقعة بقيمة 676 مليون دينار كويتي. وبذلك، تتجاوز المخصصات المدرجة في الميزانية العمومية وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي متطلبات خسائر الائتمان المتوقعة بمقدار 274 مليون دينار كويتي، ما يوفر هامش أمان مريحاً يمكن المجموعة من استيعاب أي آثار سلبية محتملة ناجمة عن الأوضاع الراهنة.

وننتقل الآن إلى الشريحة التالية.

وهنا سوف نلقي نظرة على بعض التحركات في البنود الرئيسية بقائمة المركز المالي.

كما هو موضح في الرسم البياني أعلى يسار الشريحة، بلغ إجمالي موجودات المجموعة 46.2 مليار دينار كويتي كما في يونيو 2026، بزيادة بلغت نسبتها 5.9% مقارنة بيونيو 2025. وسجلت المجموعة نمواً بلغت قيمته 2.3 مليار دينار كويتي وبنسبة 8.9% على أساس سنوي في القروض والتسليفات الإجمالية، لتصل إلى 27.8 مليار دينار كويتي في نهاية يونيو 2026، فيما بلغت نسبة النمو 3.6% خلال النصف الأول من العام الحالي، وهو ما يعكس التطورات الجيوسياسية المعاكسة التي شهدتها المنطقة منذ نهاية فبراير. كما سجلت استثمارات الأوراق المالية البالغة 9.2 مليار دينار كويتي نمواً بنسبة 6.4% على أساس سنوي.

وظل المزيج العام للميزانية العمومية مستقراً إلى حد كبير خلال العام، كما أن مزيج إجمالي موجودات بنك الكويت الوطني يتميز بتنوع جيد بين الكويت والأسواق الدولية، وبين الأنشطة المصرفية التقليدية والإسلامية.

وبالمثل، يعكس الرسم البياني الخاص بتوزيع محفظة القروض حسب القطاعات تنوعاً جيداً في المحفظة، إذ تمثل القروض الشخصية النسبة الأكبر بواقع 28% من إجمالي المحفظة. وتجدر الإشارة إلى أن جزءاً كبيراً من القروض الشخصية يمنح لشريحة واسعة من المواطنين الكويتيين، الذين يعمل معظمهم في القطاع الحكومي، وهي قروض مدعومة بالرواتب وتتميز بانخفاض معدلات التعثر في السداد.

وبلغت ودائع العملاء، أي الودائع من غير البنوك والمؤسسات المالية، 27 مليار دينار كويتي، بما يمثل نسبة جيدة قدرها 67% من إجمالي المطلوبات. وسجلت ودائع العملاء نمواً بنسبة 13.1% على أساس سنوي، وظلت مستقرة إلى حد كبير خلال النصف الأول من العام الحالي. وبلغت ودائع مؤسسات مالية غير مصرفية أخرى 4.2 مليار دينار كويتي، بما يمثل 10% من إجمالي المطلوبات. وتواصل المجموعة الاستفادة من قاعدتها الراسخة من الودائع الأساسية المستقرة من قطاع التجزئة. كما ظلت مستويات ودائع الادخار والودائع تحت الطلب مستقرة خلال النصف الأول من العام 2026، مع تجاوز حجمها المستويات المسجلة في يونيو 2025 وديسمبر 2025.

ويعكس استقرار قاعدة التمويل خلال الفترة الأخيرة رغم ما تشهده من اضطرابات، مستوى الثقة الذي يحظى به البنك من عملائه، والمدعوم بعلاقات راسخة وطويلة الأمد، إلى جانب قوة علامته التجارية وتصنيفاته الائتمانية المرتفعة.

وفي إطار الاستجابة للأزمة الراهنة، اتخذ بنك الكويت المركزي مجموعة من الإجراءات لتعزيز قوة القطاع المصرفي الكويتي، ترد تفاصيلها في الإيضاح رقم (14) من البيانات المالية للنصف الأول من العام. وتواصل مجموعة بنك الكويت الوطني الحفاظ على مستويات جيدة من السيولة وفقاً لمتطلبات بازل 3 (إذ بلغت نسبة تغطية السيولة نحو 154%)، ونسبة صافي التمويل المستقر 108%) بما يتجاوز الحد الأدنى الأصلي للمتطلبات الرقابية.

وننتقل الآن إلى الشريحة التالية.

ونستعرض الآن تأثير النتائج المالية للنصف الأول من العام 2026 على بعض مؤشرات الأداء.

بلغ العائد على متوسط حقوق المساهمين خلال فترة النصف الأول من العام الحالي 14.4%، فيما بلغ العائد على متوسط الأصول 1.42%.

وبلغت نسبة التكلفة إلى الدخل للنصف الأول من العام 2026 نحو 38.2%، وهي نسبة مقارنة لمستوى 38.4% المسجل للعام 2025 بأكمله.

وظلت نسبة كفاية رأس المال الإجمالية قوية ومستقرة عند 17.0%، إذ بلغت نسبة الشريحة 1 من حقوق المساهمين ونسبة الشريحة الأولى من رأس المال 13.0% و14.9%، على التوالي. وتجدر الإشارة إلى أن الأرباح المرحلية لا يتم احتسابها ضمن رأس المال الرقابي عند احتساب نسب كفاية رأس المال المرحلية.

وخلال الربع الأول من العام 2026، قام بنك الكويت المركزي بتحرير ما نسبته 1% من الأصول المرجحة بالمخاطر من المصدرة الرأسمالية التحوطية ضمن مكونات الشريحة 1 من حقوق المساهمين، ما أدى إلى خفض الحد الأدنى المطلوب لنسبة كفاية رأس المال الإجمالية للمجموعة إلى 14%. وما تزال نسب كفاية رأس المال لدى بنك الكويت الوطني كما في يونيو 2026 عند مستويات جيدة وتتجاوز الحد الأدنى من المتطلبات الرقابية الأصلية.

كما تحسنت جودة أصول بنك الكويت الوطني، إذ بلغت نسبة القروض المتعثرة 1.22%، مقابل 1.36% كما في ديسمبر 2025. وبلغت نسبة تغطية القروض المتعثرة 256%، بما يعكس السياسة المتحفظة التي تتبعها المجموعة في تكوين المخصصات. ومنتقل الآن إلى الشريحة الأخيرة في هذا القسم.

وقبل أن أختتم حديثي، أسمحوا لي بعرض ملخص لأدائنا المالي لفترة النصف الأول من العام 2026.

أكد بنك الكويت الوطني مرونته التشغيلية خلال هذه الفترة المليئة بالتحديات، بدعم من قوة صافي الأرباح، ومتانة الميزانية العمومية، واستقرار مستويات السيولة، وقاعدة رأس المال القوية.

وعلى الرغم من أن حدة المواجهات المرتبطة بالنزاع الإقليمي بدت في طريقها إلى التراجع نسبياً خلال الجزء الأخير من الربع الثاني من العام 2026، فإن التطورات الأخيرة أدت إلى تقلب الأوضاع، ما يؤثر على الفترة اللازمة للعودة إلى المسار الطبيعي وعلى آفاق نمو الأعمال.

وبالنظر إلى المرحلة المقبلة، ما زلنا نحتفظ بنظرة تتسم بالتفاؤل الحذر حيال استقرار البيئة التشغيلية بوجه عام خلال ما تبقى من العام 2026، على الرغم من استمرار التحديات.

وننتقل الآن إلى التوقعات المستقبلية للعام 2026.

فيما يتعلق بنمو القروض، وفي ظل استمرار الأوضاع المتقلبة وحالة عدم اليقين القائمة ما تزال توقعاتنا لنمو القروض خلال العام 2026 ضمن نطاق متوسط إلى مرتفع من خانة الآحاد. وسنواصل متابعة تطورات الأوضاع وتحديث توقعاتنا إذا تحسنت البيئة التشغيلية بوتيرة أفضل من التوقعات الحالية.

وبالانتقال إلى صافي هامش الفائدة، وكما لاحظتم، فقد شهد تراجعاً منذ الربع الثاني من العام 2025. ونتوقع في الوقت الحالي أن يظل صافي هامش الفائدة للعام 2026 بأكمله تحت الضغط، ليظل قريباً من المستوى المسجل في الربع الثاني من العام 2026 عند 2.28%.

أما بالنسبة للمصروفات التشغيلية، فقد بلغ نمو التكاليف على أساس سنوي خلال النصف الأول من العام 2026 نحو 5.3%. وجاء هذا النمو المعتدل في التكاليف نتيجة جهود المجموعة للحد من المصروفات وتعزيز كفاءة العمليات، مع مواصلة الاستثمار في الموارد البشرية والتقنيات الرقمية. ومن المتوقع أن يكون نمو التكاليف السنوي ضمن نطاق متوسط إلى مرتفع في خانة الآحاد، وأن تظل نسبة التكلفة إلى الدخل دون مستوى 40%.

أما بالنسبة لتكلفة المخاطر، فقد عكس النصف الأول من العام 2026 انخفاض صافي تكلفة المخاطر إلى 0.12%، نتيجة استردادات لديون سبق تكوين مخصصات ائتمانية لها في سنوات سابقة. ونتيجة لتطورات المشهد الجيوسياسي وحالة عدم اليقين بشأن الجدول الزمني لعودة الأوضاع إلى طبيعتها، فإنه يصعب تقديم توقعات محددة بشأن تكلفة المخاطر.

ومع ذلك، لا تزال الجودة الإجمالية لمحففظتنا الائتمانية قوية، ونتوقع أن تساهم استردادات المخصصات المسجلة في النصف الأول من العام 2026 في دعم تكلفة المخاطر المسجلة للعام بأكمله. وبناءً على ذلك، وفي حين تظل تكلفة المخاطر الطبيعية قريبة من مستوى 40 نقطة أساس، من المتوقع أن تكون تكلفة المخاطر المسجلة للعام 2026 أقل بشكل ملموس، إلا أن امتداد فترة التعافي من الأزمة الإقليمية الراهنة قد يشكل عاملاً ضاعطاً يدفع تقديراتنا لتكلفة المخاطر إلى الارتفاع.

وفي ظل البيئة الحالية، لن يكون من الحكمة تقديم توقعات محددة بشأن الأرباح أو كفاية رأس المال. ونأمل في الحفاظ على نسب كفاية رأس المال بما يتماشى مع أهدافنا الداخلية التي تتجاوز الحد الأدنى للمتطلبات الرقابية.

ويواصل بنك الكويت الوطني متابعة تطورات الأوضاع عن كثب، وسيستمر في إعادة تقييم انعكاساتها وتقديم تحديثات على أساس ربع سنوي.

وبهذا نصل إلى نهاية العرض التقديمي. شكراً جزيلاً لكم على وقتكم.

ونعود الآن إلى أمير.

أمير حنا:

شكراً لك، سوجيت. وشكراً للسيد عصام. كما نشكر جميع المشاركين على حسن الاستماع.

سنتوقف لمدة تتراوح بين 20 و30 ثانية لإتاحة الوقت أمام ورود جميع الأسئلة، ثم سنبدأ بتناولها حسب الموضوع. يرجى كتابة أسئلتكم في خانة الدردشة العامة.

نبدأ بالسؤال الأول: هل يمكنكم إلقاء مزيد من الضوء على توقعات صافي هامش الفائدة خلال الفترة المتبقية من العام؟ في الربع الثاني من العام جاء صافي هامش الفائدة أفضل من المتوقع مقارنة بالربع الأول. فما العوامل التي دعمت هذا الأداء؟ وكيف تبدو الضغوط المرتبطة بتسعير الودائع؟

سوجيت رونغي:

كان صافي هامش الفائدة في الربع الثاني مماثلاً إلى حد كبير لمستواه في الربع الأول من العام. ونظراً إلى توقع بقاء أسعار الفائدة المرجعية مستقرة إلى حد كبير خلال العام، نتوقع أن يقترب متوسط صافي هامش الفائدة للعام 2026 بأكمله من مستوى الربع الثاني البالغ 2.28%.

أمير حنا:

ما القطاعات التي شكلت المحرك الرئيسي لنمو القروض خلال الربع الثاني من العام؟ وكيف تبدو الفرص الائتمانية للنصف الثاني من العام في ضوء التطورات الأخيرة؟

سوجيت رونغي:

جاء النمو المسجل خلال الربع الثاني من العام مدفوعاً بصورة رئيسية بنمو محفظة إقراض الشركات في الكويت وعبر شبكة أعمال المجموعة الدولية.

أمير حنا:

هل تلقيتم حتى الآن أي طلبات لتأجيل السداد؟ وما الذي يقف وراء التحسن القوي في الربع الثاني من العام؟ وكيف ينبغي النظر إلى تطورات القروض المتعثرة واتجاهات تكلفة المخاطر خلال النصف الثاني من العام؟

سوجيت رونغي:

لم يرد إلينا حتى الآن أي طلبات غير اعتيادية لتأجيل السداد منذ اندلاع الحرب. وفي إطار سير الأعمال المعتاد، نتلقى من حين إلى آخر عدداً محدوداً من الطلبات، إلا أننا لم نشهد خلال الأشهر القليلة الماضية أي تطورات خارجة عن المألوف.

وفيما يتعلق بالقروض المتعثرة، فقد تحسنت المؤشرات نتيجة سياسة البنك المتحفظة في تكوين المخصصات، ما أتاح نقل القروض المغطاة بالكامل بالمخصصات إلى خارج الميزانية العمومية.

أمير حنا:

فيما يتعلق بإيرادات الرسوم، يبدو أن أثر النزاع كان محدوداً. فهل لم يتأثر إنفاق البطاقات المرتبط بالسفر أو الرسوم المرتبطة بالتمويل التجاري؟

سوجيت رونغي:

سجلت إيرادات الرسوم في الواقع نمواً جيداً خلال النصف الأول من العام. وقد تأثرت الإيرادات المرتبطة باستخدام البطاقات في السفر خلال فترات محددة، إلا أنها بدأت تتحسن حالياً. أما التمويل التجاري، فقد ظل مستقراً بوجه عام، لكنه لم يحقق النمو الذي كنا نتوقعه في وقت سابق.

أمير حنا:

لماذا كان معدل الضريبة في الربع الثاني من العام أقل بكثير من الربع الأول؟ وما معدل الضريبة المتوقع للعام بأكمله؟

سوجيت رونغي:

استفادت نتائج النصف الأول من العام 2026 من تحرير جزء من المخصصات الضريبية عقب الانتهاء من تسوية عدد من التقييمات الضريبية. ونتوقع أن يمتد أثر هذه التسويات إلى نتائج العام بأكمله، بما يؤدي إلى تسجيل معدل ضريبة فعلي أقل من المعتاد في عام 2026. وبعد انقضاء هذا الأثر، من المتوقع أن يعود معدل الضريبة الأساسي إلى نطاق يتراوح بين 16% و17%.

أمير حنا:

هل يعد تحرير أو عكس المخصصات قراراً حقيقياً في ظل ظروف النزاع الحالية؟

سوجيت رونغي:

هناك سياق يفسر تحرير مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة. فقد كان بوسع المجموعة الاستفادة من اعتدال بعض مدخلات نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة في بداية العام. إلا أن المجموعة اتخذت موقفاً متحفظاً ولم تستفد من ذلك في ظل تصاعد حالة عدم اليقين الإقليمي خلال الربع الأول. وخلال الربع الثاني، ومع بدء تحسن الأوضاع وازدياد وضوح الرؤية بشأن مدخلات النموذج، أصبح بإمكاننا تحرير المخصصات الفائضة. ومع ذلك، تحتفظ المجموعة بمستويات كافية من المخصصات لمواجهة أي تطورات غير متوقعة.

أمير حنا:

هل يمكنكم توضيح الآلية التي قد تعتمد في حال اتخاذ قرار مستقبلي بزيادة رأس المال، وما إذا كانت ستتم من خلال إصدار أسهم منحة أو طرح حقوق أولوية للمساهمين الحاليين أو عبر أي آلية أخرى؟

عصام الصقر:

لم نتخذ حتى الآن أي قرار بشأن زيادة رأس المال.

أمير حنا:

ما الافتراضات التي تستند إليها توقعاتكم بشأن نمو الناتج المحلي الإجمالي والجدول الزمني لإعادة فتح مضيق هرمز؟

سوجيت رونغي:

لا يمكن وضع أي توقع زمني لإعادة فتح مضيق هرمز. وما نركز إليه في توقعات النمو هو قوة محفظة الإقراض قيد التنفيذ عبر شبكة المجموعة. ونتوقع عودة الاستقرار تدريجياً خلال الأشهر المقبلة، بما يتيح مزيداً من فرص النمو في الفترة القادمة.

أمير حنا:

هل ما يزال قانون التمويل العقاري يحظى بأولوية لدى الجهة الرقابية؟

عصام الصقر:

في ضوء التطورات الجيوسياسية الأخيرة، للأسف لم ترد إلينا أي مستجدات إضافية بشأن قانون التمويل العقاري. وكانت آخر مسودة للقانون قد أُحيلت إلى مجلس الوزراء بعد مراجعتها من إدارة الفتوى والتشريع، وهي تتقدم إلى المراحل النهائية من إجراءات إصدار القانون. كما أُحيلت المسودة إلى بنك الكويت المركزي لمراجعتها بصفته الجهة الرقابية. وقد أكد وزير الدولة لشؤون الإسكان مؤخراً عزم الحكومة على المضي قدماً في هذا الملف، باعتباره خطوة بالغة الأهمية نحو إقرار قانون التمويل العقاري السكني. وكانت هناك توقعات بإمكان إقراره خلال الشهرين أو الثلاثة أشهر المقبلة، إلا أنه يتعين علينا الانتظار ومتابعة التطورات.

أمير حنا:

بالنسبة إلى آفاق النمو خلال الاثني عشر شهراً المقبلة، هل يمكنكم توضيح التوزيع الجغرافي المتوقع للنمو بين الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي والأسواق الرئيسية الأخرى؟

سوجيت رونغي:

يمتد الحضور التشغيلي لبنك الكويت الوطني عبر 13 دولة، ويحظى بدعم محفظة قوية ومتنوعة من صفقات الإقراض قيد التنفيذ على المستويين الإقليمي والدولي. وفي ضوء ذلك، نتوقع أن يسجل إجمالي نمو القروض معدلات ضمن نطاق متوسط إلى مرتفع من خانة الآحاد (mid-to-high single digit)، على أن يتوزع هذا النمو عبر مختلف أسواق شبكة المجموعة.

أما فيما يتعلق بودائع غير المقيمين، فلم نرصد أي تدفقات خارجة جوهرية. وعلى الرغم من تسجيل بعض حالات السحب أو عدم تجديد عدد من الودائع خلال الأسابيع الأولى من النزاع، إلا أننا شهدنا لاحقاً عودة جزء من تلك الودائع، إلى جانب استقطاب تدفقات نقدية جديدة، بما في ذلك ودائع بأجال استحقاق أطول.

أمير حنا:

لماذا انخفضت الأصول بين البنوك (inter-bank) بشكل حاد في الربع الثاني مقارنة بالربع الأول؟

سوجيت رونغي:

تتكون الأصول بين البنوك بصورة رئيسية من توظيفات قصيرة الأجل، ويعزى التراجع المسجل في هذا البند إلى انخفاض بعض مصادر التمويل التي كانت توظف مؤقتاً لدى بنوك أخرى.

أمير حنا:

فيما يتعلق بوتيرة طرح المشاريع، أعتقد أننا تناولنا هذا الأمر في الجزء الرئيسي من العرض التقديمي، حيث شهد الربع الثاني تباطؤاً واضحاً في أنشطة المشاريع.

كيف تسير وتيرة إصدارات الحكومة من السندات المحلية؟

سوجيت رونغي:

هناك نوعان من الإصدارات. فعلى صعيد الإصدارات بالدينار الكويتي، أصدرت الحكومة، من خلال بنك الكويت المركزي، ما مجموعه 3.25 مليار دينار كويتي حتى الآن، تم إصدار ما يقارب نصفها خلال النصف الأول من العام الحالي، ونتوقع استمرار هذه الوتيرة مستقبلاً. أما على صعيد الإصدارات الدولية، فقد أصدرت الحكومة سندات سيادية بقيمة 11.25 مليار دولار أمريكي خلال العام الماضي، أعقبتها إصدارات عبر الطرح الخاص بقيمة 2.0 مليار دولار أمريكي خلال العام الحالي.

أمير حنا:

ما استراتيجيتكم بشأن توزيعات الأرباح، لا سيما التوزيعات المرحلية؟

عصام الصقر:

ما يزال مركزنا الرأسمالي قوياً، مواصلاً دعم الأهداف الاستراتيجية للمجموعة وتطلعاتها للنمو. ونجحنا في الحفاظ على سياسة منضبطة ومجزية في توزيعات الأرباح، تستند إلى إدارة حصيفة لرأس المال تكفل الاحتفاظ بمستويات قوية تتوافق مع المتطلبات الرقابية وتدعم استراتيجيتنا للنمو على المدى الطويل. ويجسد هذا النهج التزامنا المستمر بتعزيز القيمة المقدمة للمساهمين، مع تحقيق توازن مدروس بين توزيعات الأرباح والحفاظ على المتانة والمرونة المالية اللازمتين لدعم النمو المستقبلي.

أمير حنا:

ورد إلينا سؤال متابعة بشأن إصدارات السندات: متى تتوقعون أن يبدأ أثرها الملموس في الظهور على صافي هامش الفائدة؟

سوجيت رونغي:

يتأثر صافي هامش الفائدة بعاملين رئيسيين: الأول أن إصدارات السندات تتيح لنا إعادة توظيف جزء من الأرصدة المحتفظ بها لدى بنك الكويت المركزي في أصول مدرة للفائدة، أما العامل الثاني فيتمثل في الأثر الناجم عن تغيرات تكلفة التمويل. وقد قابل الأثر الإيجابي الناتج عن زيادة توظيف هذه الأرصدة في أصول مدرة للفائدة ارتفاع طفيف في تكلفة التمويل على خلفية الحرب، ما ساهم في استقرار صافي هامش الفائدة. ونتوقع أن يحافظ الهامش على مستويات مماثلة خلال الربعين المقبلين.

أمير حنا:

هناك سؤال بشأن المدة الزمنية لاستمرار تسهيلات بنك الكويت المركزي وخفض متطلبات رأس المال. هل حدد البنك المركزي إطاراً زمنياً لذلك؟

عصام الصقر:

لم يتم تحديد إطار زمني، وسيعتمد ذلك على تطورات الأوضاع الجيوسياسية.

أمير حنا:

نلاحظ ضمن بند الاقتراض بين البنوك ارتفاع ودائع مؤسسات مالية أخرى. هل يمكنكم توضيح طبيعة الأطراف المقابلة من المؤسسات المالية؟ وهل هي جهات مرتبطة بالحكومة؟

سوجيت رونغي: لا يشمل بند التعاملات أو الاقتراض بين البنوك ودائع مؤسسات مالية أخرى. أما ودائع المؤسسات المالية الأخرى، فتتكون من مزيج من ودائع مؤسسات مالية حكومية وأخرى غير حكومية.

أمير حنا: لا توجد لدينا أسئلة أخرى، وبذلك نصل إلى ختام المؤتمر الهاتفي. وفي حال كانت لديكم أي استفسارات إضافية أو أسئلة للمتابعة، يرجى إرسالها إلى البريد الإلكتروني الخاص بعلاقات المستثمرين، وسنحرص على الرد عليها في أقرب وقت ممكن. شكراً جزيلاً لكم. أعيد إليكم الكلمة، إلينا.

إلينا سانشيز: نعم، شكراً جزيلاً لكم على هذا المؤتمر الهاتفي وعلى جلسة الأسئلة والأجوبة، كما نتوجه بالشكر إلى جميع المشاركين على انضمامهم إلينا اليوم. نتمنى لكم يوماً سعيداً.